الجلد وعن بيان وجراب وقربة وسفرة ودلو لان شراء هذه الاشياء لان البدل لا حكم
المبدل ولا يشترى به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالخبز والطعام ولا يلبع بالدراهم
ليتفق الدراهم على ربه وعياله والمختار انه لا تتصرف اليه القول والاصح عند ابن الجلد
في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك وقوله بالدراهم ليتصدق بها جاز
لانه قربة كالتصدق بالجلد والجلد واما سحب ان يدبغ الاضحية بعد ان لم يدبغ
اجاز الدبغ وانما امر به غيره فلا يضر وان كان لا يدبغ ذبح فالافضل ان يستعير ان غيره كيلا يحصل
ميتة ولكن ينبغي ان يشهدها ويقف لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة رضي الله عنها قومي
فاشهدي اضحيتك فانه يغفر لك باول قطرة من دمها كما ذنب وكره ذبح الكتابي
لانه قربة وهو ليس من اهلها وكوامره فذبح جاز لانه من اهل الذكاة خلاف الحربي
ولو غلطا اي الاثنان عن اضحيتي الاضاحي او اغفلا وذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه صح
ذبحهما عن الاضحية ولا يضمنان استحسانا والقياس ان لا يجوز ويضمن كل منهما لصاحبه
وهو قول زفر لانه متعد بالذبح لغير امره فيضمن ووجه الاستحسان انهما تعينتا للذبح لتعينها
للاضحية حتى وجب عليهما ان يضحيا بهما بعينهما في ايام النحر وكره ان يبدل بهما غيرهما فصار حال
مستغنيا عن كونه اهلا للذبح فصارا كما ذبحا باذن صاحبه واخذا يباح كل واحد منهما اضحية
ان كانت باقية ولا يضمنه لانه وكيل وان كان كل واحد اكل ما ذبحه حلال كل واحد صاحبه
فيجزيه لانه لو امره بالاكل والابتداء جاز وان كان غنيا فكذا له ان حلال في الامتين وان شاء ضحا
كان كل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه لم يتصدقا لانه بدل عن اللحم
ومن عجز شاة فضحى بما اضمر فيها وجاز عن الحجة لانه ملكها بالعجز السابق خلافا لهما
ودبحه لانه يضحيها بالذبح فلم يثبت له الملك الا بعد وذبح اضحية عن غيره امره عن نفسه
فان ضمنه الملك فيها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر ان الآمر قبضه بعد ما ذبحه
وان اخذها منه بعينها اجزأت المالك عن الاضحية لانه قد تولاها فلا يعيده ذبحها عنه
على ما بينا واما حكم الكتاب في بيان احكام الاضحية اي صفة الارادة
والمراد منها ما يتناول الشاة والبقرة والبدنة وان كان فيه مكروه لان بيان
المكروه اهم لوجوب الاحتراز عنه ولعدم القدرة على الحظر والاباحة والمسنون
لان الحظر المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما هو اباحة الذبح وما منعه ولعدم بعضهم
بالاستحسان لانه فيه تبكان ما حسنه الشرع وتبعه ويضحي بكبش الرمادة الوسط
لان كثيرا من مسايله اخلقه الشرع وانزله والورع تركها المكروه ما يكون
تركه اولى من حصيله وقيل ما يكون الاولى ان لا يفعل والحرام اقرب

عنده ما تعارض الادلة فيه وتغليب جانب الحرمة فيه ومن تحيل بالمكروه والحرام
لانه لما لم يحرمه فيما طلق على الحرمة الا انه اذا وجد فيه ما يثبت القول في المنصوص بالتحريم او التحليل
وفي غير المنصوص يقول في الحل الا ما يأس به وفي الحرمة اكره او ما لم يكن في الحرام او المنوع شرعا
والحلال او المطلق بالاذن شرعا منا فصل في بيان احكام حوالي الاكل والشرب
ما يحرم منها وما يباح وما يكره كره لبن الاتان لانه متولد من الحمار فصار مثله وكذا لبن الخيل
يكره كلحمه عند ابي حنيفة ذكره قاضي خان وقد مر بيانه وكذا اكل لحم الابل والبقر الجلالة
وشرب لبنها وفي المنتقى اذا كان جلالة اذا تغيرت ونتنت فوجدت منها رائحة
منتنة فان جلست في مكان طاهر وعلفت حلت وكان ابو حنيفة لا يوقت تحبسها
وقول محمد يحبس حتى تطيب وبذا اخذ بعض مشايخنا كذا في التتمة وقيل يعتبر في الابل بما يرعى يوما
وفي البقر بعشرين يوما وفي الشاة بعشرة وفي الدجاجة ثلاثة ايام ولو ضم جدي لبن
الجدي ربما يكون كالجلالة وفي فتاوى ابو اللبث لو ان جديا غذي باللبن الخبيث قليلا ايام يأكله
لانه لم يستحل لحمه وما غذي صار مستهلكا لما يتغذى به وقيل الذي اقوله لا بأس بأكل الدجاجة
التي تخلط العذرة غيره الا انه لا يغير لحمه والذي يروى انه يحبس الدجاجة ثلاثة ايام فذاك
على سبيل التنزه وكره الاكل والشرب والادهان والتطيب من اناء الذهب
وفضة للرجل والمرأة لما روي عن حذيفة رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها
فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب
فكذا في التطيب وغيره لانه مثله في الاستعمال ويستوي الرجال والنساء لاطلاق الحديث
ولكنا الاكل على المعتاد الذهب والفضة والاكحال بميلها والمرآة المجمرة والاشنة ذلك
وفي الدخيرة الادهان المحرم ان ياخذ انية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس
منها اما اذا ادخل يده واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من يده لا يكره كره الاكل والشرب
والادهان والتطيب من زعفران وورس وطيب فيه ورس وزعفران في اناء مفضض
لو وقع الشفاف عليها تنجس لانها ليست في معنى الذهب والفضة حتى
تلحق بها وفي المجتبى اصبع من الفضة او انف من الفضة ثبت في البخاري ومسلم وعند ابي حنيفة
والسلام لو شاء لتوضأ من صفر
ان يجتنب موضع الفضة بالفم وقيل بالكم واليد في الاخذ وفي الشرب في السرج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)